



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

إيقاظ ذوي الدراية لوصف من كلف بالسعاية

المؤلف

حسن بن عمار بن علي (الشترنبلاي)

ايقاظ ذوي الدراية لوصف ٢١

من كلف السعاية

للشيخ حسين

الشرنبلالي

الحنفى

رحمه

الله

بسم الله الرحمن الرحيم رسول
الحمد لله الذي دبر الكائنات بحسن تدبير واعتق
من افشل امره بمقتضى وهو العلم الخبير والصلاة والسلام
على الحبيب المشرى المحمدي ملا وكل مستحضر وعلى اله
واسمائه بحرم الهداية والتأبين والابنة المجتهدين ومقلديهم
ذوي الغايبه **وبعد** فيقول المرنجي بن الله سبحانه
العقود الهداية والوقايه حسن الشرنبلالي بلفظه الله من
قوله نيل الامل والمعالى **هذه** نبذة لتخرج حكم المستسقى
بالبينات ورد الشبهة في قسميه بواقع البيان قسم يسقى
بعد حديثه واخر يسقى لفتة رقبته وتحقق مع سعاية
وليد ادعاه في المرض ولم ار من ناقض فيه ولا من اعترض
سميتها انفاظ ذوي الدراية لوصف من كلف السعاية
وكشف الشبهة الحاصلة فيما تنقل في البحر الرائق وغيره
كشرح المنظومة للامام عبد الله المسقى والمقاييق قال في
البحر اعلم ان المدير في زمن سعيته كالمكاتب عند الامام
وعندها خرديون تنفرد الاحكام فلا تقبل شهادته ولا
يزوج نفسه عنه كما في الجمع من الجنائيات ولو ترك مدبرا
فقتل خطأ وهو يسقى الموارث فقلبه قيمته لو كسبه وقال
وديته على ما قلته انتهى وهكذا في الكافي وعمله بما ذكرناه
وكذا المتجرعة في مرض الموت اذا لم يخرج من الثلث قاته

في زمن

في زمن سعيته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته كما في
شهادات الزارية وحكم جنائيه كجنائية المكاتب كما في شرح
المجمع المصنف وقوله هنا يقتضى المدبر موت المولى من
ثلث المال يدل عليه فان لم يخرج من الثلث لم يقتضى حتى
يسقى ويود بها انتهت عبارة المحرم ذكر في كتاب الشهادات
مشله وكذا في الاشياء والنظائر وغيرها **واقول** قد صدرت
تلك العبارات وهي مخالفة لنص الامام وان ورد مثلها
مستد الامام فاختلقت النقل عنه ولم تحرره الاعلام والمقر
ان الخلاف بين الامام وصاحبيه في تخيير الاعناق وحصول
الفتق وعدمه فمن اعتق بفضته لا فمن اعتق كل متخيرا
او معلقا على شرط فوجد في مرض او صحة وسعائه بقده
سعاية خرديون فالمدبر اذا لم يخرج من الثلث **واما**
قوله في البحر اعلم ان المدير كالمكاتب في زمن سعيته ليس
التحقق وان ورد متفولا كما سخره وقد اشار اليه ذلك
فيما قال في المقاييق **•** فحكمه حكمه عند كاتبه
المستسقى لاجل الرقبة في اعتناق احدا الشريكين والورثة
والزوايا افتاق المرنج كالمكاتب عنده وعندها عليه دين
بناء على تخيير الاعناق غير انه اذا عجز لا يرد الى الرق
والمكاتب **بر** **واقول** لاجل الرقبة اي لقمها لان المستسقى
بعد نزول الفتق يسقى وهو حر بالاتفاق كالراهن اذا اعتق
العبد المهره وهو مفسر يسقى العبد وهو حر وكذلك اذا
اعتق عبده المديون وهو مفسر يسقى وهو حر من زيادات
قاصي خان انتهى **فاقول** في جملة المفتق كله في المرض
وهو مديون مثل المكاتب تأمل سند كره **وكذا قال** الامام
شمس الاسلام والمسلمين ابو البركات عبد الله بن احمد صاحب
الكنز والكافي في المصنف شرح المنظومة **قوله** ومفتق
اراد به مفتق البعوض او المفتق الذي يسقى لاجل وكان
الرقبة سواء كان مفتق البعوض او مفتق الكل بان كان العبد
مديونا وقد اعتقه مولاه في مرض موته **قوله** يسقى لاجل
الرقبة اي لاجل فكأن الرقبة حتى اذا سقى لاجل الرقبة

فكان الرقبة يكون حراً بالاجماع كالعبد الموهون أو العتقه
 الموهون وهو مفسر كذا في المختلف وغيره **وقد ذكر** في الميضاج
 أنا المستسفي على ضربين كل من يسمى في تخليص رقبته فهو في
 حكم المكاتب عند ابي حنيفة رضي الله عنه وكل من يسمى في بدل
 رقبته الذي لزمه بالعتق أو في قيمة رقبته لأجل بدل شرط عليه
 أو لغيره ثبت في رقبته فهو كالحرة في أحكامه كالعبد الموهون بعتقه
 الموهون وهو مفسر والعبد المأذون إذا اعتق وعليه دين زالة
 التي اعتقها سيدها على أن تزوجه ثم انت فانهما تسفي في قيمتها
 وهو حرة وهذه المسئلة بنا على خبر المصنف وعنده فانهما انتهى
فقد جعل المصنف كلمة في المرض وهو يدور من قبل للمصنف في السأ
 في عتق رقبته وقوله **وقد ذكر** أي التسفي وصاحب الحقايق في
 تقسيم المستسفي خلافه عن الإمام قال مفتي الكلوان كان
 على المولى أو عليه دين سعيته سعيته حر يدور فليس حكمه
 حكم المكاتب فإن عتق المكاتب موقوف على أن يدل الكتابة
 والمحر عتقه في المرض عتقه غير متوقف وإن لم عليه السعاية
 بعد موت مولاه **ثم** أقول إن النظم لا يتناول الذي اعتقه مولاه
 في مرض موته فلا نسلم ما صوره النظم ولا ما حكم عليه بأنه
 أراد به لأن عتقه كما حصل باعتاق ما كانه فمحر فهو بعد
 موت مولاه يسفي لدين لزمه لا يحصل فك رقبته اللهم
 إلا أن يكون النظم صريح في شرح له بذلك فإن يكن صريح به
 برده عليه ما أوردناه رد على من صرح به فيما سذكره وفي
 كلام هذين الشارحين تدافع فإن المفتي في المرض كالموهون
 إذا اعتقه الموهون مفسراً وقد جعله الأول من يسفي لفك
 رقبته والثاني ضده وليس مسلماً فإن كلاهما يسفي وهو
 حر كالمدير يسفي وهو حر **ولهذا** لم يثبت ذلك في السراج الوهيج
 حيث قال المستسفي عند ابي حنيفة على ضربين كل من
 يسمى في تخليص رقبته فهو كالمكاتب وكل من يسمى في بدل
 رقبته الذي لزمه بالعتق أو في قيمة رقبته لأجل بدل
 شرط عليه أو لغيره ثبت في رقبته فهو كالحرة انتهى **ولا شك**
 أن المدير قد عتق كونه حر المولى كما سمينه فهو وإن سفي
 يسفي وهو حر فلم يكن كالمكاتب فجعل المدير حال سعيته

كالمكاتب

كالمكاتب في البحر ليس محرراً فإن المكاتب رقيق حال
 سعيته وذلك لنص الشارع المكاتب عندما بقى عليه
 درهم والمدير حر من الثلث وسعيته **ولهذا** قصر التشبيه
 به على مفتي البصير الإمام الأجل الكبير أبو بكر الرازي في
 شرحه الجامع الكبير فقال والمفتي بفضله عند ابي حنيفة
 كالمكاتب في حدوده وأرجنائه وميراثه وشهادته وذكر
 الدليل ثم قال والمعنى الجامع بينهما أن سعيته لأجل الخلاص
 من رقه انتهى فافاد بمفهومه أن من سعيه كدين لزمه لإن
 لفك رقبته كسائر المكاتب لأنه حر يدور كالمدير **وفي** الترخا
 قال لعنده أنت حر على قيمة رقبته فقبل فهو بمنزلة الحر
 ولو لم يكن المولى المكاتب من مال الكتابة فلم يفل فهو حر وعليه
 أن يردى الكتابة لأن هبة الدين ممن عليه الدين تصح من
 غير قبول يعني بالسكوت وترتد بالرد وكذلك الأبرأ إذا
 برى يحصل الفسق فإذا رد صاحب البذل ديناً عليه وهو
 حر انتهى **فهذا** يسفي وهو حر كالمدير فنعلم بذلك أن قول
 صاحب البحر ومن راقه تقليد العبارة نص فيها على أن
 المدير في زمن سعيته كالمكاتب عند ابي حنيفة ليس محرراً
 لأن المدير حر يدور أن سفي فيما فرغه من قوله فلا تقبل
 شهادته ولا يزوج نفسه عند الإمام ليس مسلماً انتهى
 للإمام وإن وقع في بعض الكتب ببول لما علت من تقسيم
 الإمام المستسفي إلى قسمين والمدير من القسم الذي
 يسفي في دين وهو حر وليس سعيته سعيته لفك رقبته
 وقوله كما في النجاة من الجنائيات وبضه لو ترك مدير فقتل
 خطأ وهو يسفي للمولى بطل عليه قيمته انتهى قد يقال إن هذا
 مفرغ على ما قيل أن المستسفي كالمكاتب وليس كذلك على
 عموميه فثبت أن المدير لا جنايته حال سعيته جناية
 حر يدور فمحرر على عاقلة مولاه لنزول خبريته بموت
 مولاه قال في الكنز وغيره وعاقلة المفتي قبيلة مولاه
قوله وهكذا في الكافي وعلمه بما ذكرناه فيه ما قدمناه
 فلا نسلم أن مجرد تشبيه المدير بالمكاتب يكون حال سعيته
 رقيقاً للنص على حرية المدير بمجرد موت سيده **وصاحب** بركة

نية

وه

الكافي قد ذكر ما يخالفه كما قدمناه عنه في شرح المنظومة
من التقسيم وهو الذي لا يعدل عنه لظهور وجهه بنص
الشارع **قوله** في البحر وكذا المخبر عتقه في مرض الموت
إذا لم يخرج من الثلث فإنه في زمن سعيته كما كانت عنده
فلا تقبل شهادته كما في شهادات الزارية لم أراه فيها
وعبارتها لا تقبل شهادته المديونية ووصفه بالمديون
حقيقة إنما هو في حياة سيده وأما بعد موته فهو حرد
مقبول الشهادة **ولكن** قد نص على ذلك في فصول العبادي
وتنهدب الخاص بقوله المريض إذا اعتق عبد الحر في مرض
موته ولا مال له سواء فبقتة موقوف عندنا حشفة حتى
إذا شهد هذا المفق لا تقبل شهادته لأنه من التصرفات
التي لا تحمل الشيخ بعد النفاذ فتوقف انتهى **ووجه**
عدم تسليم استادة للإمام أنه قد يكون مأخوذاً من الشبهة
في حال السعاية بالمكاتب كما قال بعضهم المستسعي كما في
وليس ذلك على إطلاقه ويرى ذلك قوله لأنه من التصرفات
التي لا تحمل القس بعد النفاذ لأن عتقه تفذ بحرد اعتقاد
مالكه فسعايته له من سعاية حرد يور وكيف يقال
أنه من التصرفات التي لا تحمل القس بعد النفاذ
فتوقف هل يكون النفاذ موقوفاً قال في العبادية
ويتنظر في وصايا الصغرى وقد رآته وعزاه في الصغرى
بقوله في الباب الثامن من الدفاتر الثاني من الزيادات
أنتهى **وأقول** يمكن أن يكون مأخوذاً من مجرد تشبيهه
المستسعي بالمكاتب فالوقوف ليس في عتقه إنما هو في
سقوط السعاية عنه للصغر المريض فيما يتعلق به
من حق الوارث بالثلثين والفق لا ينقض حقيقة لا كلاً
ولا بعضاً لنقض بعضه وكله يكون نقضاً حكماً يلزم
السعاية على المفق في المرض إذا لم يررض الفري أو الوارث
بأسقاط السعاية **لأن** هذا يعارضه نص الإمام عليها وقد
عن الإمام من تقسيم المستسعي إلى قسمين أحدهما من يسعي
لغير رقبته كالمكاتب ومفق البعض والمفق عتقه على مال

أو خدعة والثاني من يسعي لغيره الأول عبد من
سعايته والثاني حرد يور والمخبر عتقه في المرض حرد
يور أن لم يمت السعاية **ولأن** سلم وضع ثقله من الإمام
نص فقد اختلف النقل والوجه لموافق نص الشارع
والصدق تقرير التدبير الموجب لعتق المديون حرد
مولاه من غير توقف على شيء كما قال المحقق الكمال بن الإمام
التدبير شرعاً المفق الموقوف بعد الموت والمملوك موقوف بالمر
مطلقاً لفظاً أو معني انتهى والمعلق ينزل بوجود شرطه
كلاً لا توقف له على غيره وتعلق السعاية به لا مراعاض
لن نص على توقف عتقه كلاً أو بعضاً إلى إذا السعاية له
يجوز المنادى ببطر تقرير التدبير إذا لم يلاحظ مدلول نص
الشارع **روى** ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال أن المديون لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حرد من
الثلث قال الزبيدي فانقذ أي التدبير سبباً في الحال للمفق
وتعلق بمطلق موت المولي فيعتق بعد موت المولي بكلامه
لا بكلام آخر أي فاستحال توقف عتقه على شيء غير شرطه فلا
يقول على ما خالفه ومنه **قوله** في البحر حكم جنايته كجناية
المكاتب كما في شرح المجمع للمصنف أقول ونصه لترك مديون
قتل خطأ قبل الفراغ من السعاية قال أبو حشفة عليه
يودي قيمة نفسه لولي القتل لأنه بمنزلة المكاتب عنده وقال
على ما قلته دية القتل لأنه حرد يور عندها انتهى **وقد**
نظره النسفي فقال **وقد**
مديون بعد موت السيد • يقتل إنساناً بلا تعدد •
وكان يستسعي يودي قيمته • ويلزم أن دية عاقلته •
وقال الشارح قتل إنساناً خطأ فليكن أن يسعي في قيمته
لولي القتل عنده أي الإمام لأن المستسعي كالمكاتب عنده
وحكم المكاتب هذا وعندها حرد يور فيجب على عاقلته كل
الدية **وأقول** هذا يخالف ما قدمناه عن الإمام من أنه
حال سعايته حرد يور لأنه لا يسعي في قتل رقبته بل في حصة
الورثة أو الفري في جنايته كجناية حرد يور **ولعل** هذا من
إطلاق الشبهة المستسعي بالمكاتب فإنه قال في شرح المجمع للمص

قبل هذا الواعظ في مرضه فقتله خطأ وسعى في قيمته فقلبه
 السعاية ثابته للوارث لا تنقاص القيق صغى لأن القيق
 في مرض الموت وصية ولا وصية للقبائل فانه يسعى عند أبي
 حنيفة في قيمته سعاية آخره للوارث المكان الحثاية إذا
 كانت قيمته أقل من الدية وقال الدية على عاقلة لانه
 كالحال المديون وعنده المستسعى كالمكاتب فيكون حكمه حكمه
 والمكاتب إذا قتل أسيراً نكحها بكنهه الأقل من قيمته ومن دية
 المقتول وهذه من فروغ تجزئ الاعناق انتهى **وهذا** يخالف
 ما قدمناه عنه **قوله** في الخبر وقوله هذا يقتضي المدبر
 المولى من ثلث المال يدل عليه فإن لم يخرج من الثلث لم يقتض
 حتى يسعى ويورثها انتهى **أقول** يريد نحو ما قاله في شرح
 المختار فإن لم يخرج من الثلث فحسبها به معناه بحسب ثلث
 ماله يقتض منه بقدره ويسعى في باقيه انتهت عبارة شرح
 المختار **ومثل ذلك في المحط** قال وأما حكم المدبر بعد موت
 المولى فانه يقتض في آخره من حياته أن كان يخرج من الثلث
 فإن لم يخرج يقتض ثلثه ويسعى في ثلثيه انتهى **وليس** ذلك
 مسلماً فإن عتقه كما حصل بمجرّد موت المولى أو قبل زهوق
 روحه على التحقيق فلم يتوقف حريته شيء منه على السعاية كما
 يفيد نص الحديث وعبارات المحققين كما قال الريلي المدبر
 تعلق عتقه بقتل الموت أي موت سيده فلا يشترط فيه
 اعتناق أحد ثم قال وموت المولى يقتض من ثلث ماله وأما
 يسعى إذا لم يكن له قال غيره لانه وصية ومحلها الثلث ولم
 يسلم له شيء إلا إذا سلم للورثة صفقة والدين مقدم على
 الوصية ولا يمكن نقض القيق فيجب نقضه معني برد قيمته
 للورثة أن لم يكن دين **فهذا** تصريح بحرية مجرّد موت المولى
 وسعائه لذين لا تحصل حريته بقوله في المختار يقتض
 منه بقدره المراد سقوط السعاية عنه بقدر الثلث وليس
 المراد بحريته عتقه وكذا قوله في المحط يقتض ثلثه ويسعى
 في ثلثيه المراد سقوط السعاية لزم وعتقه كما لا يخفى
 موت السيد **ومما يدفع** ذلك الإيهام الذي يظن به توقف
 عتق الثلثين على إذا السعاية قوله في الدرر والفرر وموت

المولى يقتض المدبر من الثلث ويسعى في ثلثيه أن لم يترك
 غيره وله وارث ولم يحزه أي التدبير حتى لو لم يكن له وارث
 أو كان واجراً يقتض كله لانه في حكم الوصية فيقدم على بيت
 المال ويجوز بإجازة الوارث ويسعى في حكمه أي كل قيمته لو
 يدون ولا يمكن نقض القيق فيجب رد قيمته انتهى وقوله فالمدبر
 ولم يحزه أي التدبير يعني موجبه كمال وهو عتق جميعه مما تأنى
 التدبير لا يتوقف بقائه على وجه الحق الوارث أو القديم ولذا يقتض
 ولا وارث وليس له لست المال شيء ويلزم على ظاهر عتق الثلث
 فقط بقاءه رفيقاً في الثلثين وأما عتقه ولا مرجح له لوجود
 شرط عتقه بموت المولى **وقد دفع** أي الإيهام قول الكافي والهداية
 في باب القيق في المرض ومن اعتق عبداً في مرضه أو باع واحداً
 أو وصى بذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب مع أصحاب
 الوصايا وفي بعض النسخ فهو وصية مكان قوله فهو جائز والمراد
 أنه وصية في حق الاعتبار من الثلث ومزاوجة أصحاب الوصايا
 في الضرب لأحققة الوصية لأن الوصية أوجب بعد الموت وهذا
 يخرج قبل الموت واعتباره من الثلث لتعلق حق الورثة ولم
 يسلم العبد أن اجازت الورثة انتهى الجامع بينهما عتق المدبر
 قبل زهوق الروح على التحقيق أو عقب الموت على ظاهر التدبير
 لانه لا يحتاج لاعناق أحد لعتقه بمجرّد موت سيده **وكلام** الكافي
 والهداية هنا يعارضه قوله في الكافي من الوصايا من يرضى بذلك
 ابنه بالف وهو قيمته ومات وله القان سواء عتق وورث
 منه بالانفاق لخروجه من الثلث ولا سعاية عليه عند أبي
 حنيفة وعندها يسعى في قيمته لأن القيق في مرض الموت قد
 وصية للوارث فوجب السعاية نقض الوصية معني لانه لا
 يمكن نقضه حقيقة وله أنه لو روجبت السعاية عليه لمطلت من
 حيث يجب ولا يجب بيانها أن السعاية إذا وجبت صار كالمكاتب
 والمكاتب لا يرث لانه عبد ما بقى عليه درهم وإذا لم يرث صار
 الوصية لغیر الوارث فنصحه وإن لم يخرج من الثلث يجب
 السعاية ولا يرث لأن المستسعى كالمكاتب عنده فعندها
 يرث لانه حر مدبون عندها انتهى **وقد نظره** الإمام النسفي
 رحمه الله بقوله **هـ**

اذ اشترى الابن مريضاً وهلك **هـ** عن ثروته لم يسع والارث ملك
 ولم يرث اذ اسبى واقنبا **هـ** نورثاه قهراً واستسعى
ثم قال في شرحه واذا لم يخرج الابن من الثلث يسع في الثلثين
 قتله ولا يرث لان المستسعى كالمكات عنده والمكات لا يرث
 انتهى **وقد** علمت انه ليس كل مستسعى يكون كالمكات بل في
 معتق البعض ونحوه كما نص عليه الامام في تقسيم المستسعى فان
 يكن الامام قد نص على هذا المخالف له ولم يكن يخرج ما من
 المشايخ يكون المخالف به ما طابق نص الحديث من ملك ذا
 رحم يحرم منه عتق عليه والمكات عبد ما بقي عليه درهم
 فافترقا **وبدفع** ذلك المنظوم ويدفع كل عبارة على متواليه
 نص المعتبرات على خلافه **منها** ما قال في الخلاصة وفي الأصل
 من كتاب الدعوى في باب اقرار المريض بالولد وفي آخر كتاب
 الاقرار من مختصر القدر في رجل له عهد في صحته فاقر
 في مرض موته انه ابنه وليس له نسب مفروق ومثله يولد
 لمثله فانه ابنه ويرثه ولا يسع في شيء سوا كان اصل المولود
 في ملكه او لم يكن وعنده من جميع المال وكذا لو كان عليه دين
 محبط بجميع ماله وليس فيه ابطال الحق الفرع والورثة
انتهى **مسئله** في النزاعية **وكذا** يكون حكم ولد المسيبة اذا
 ادعاه البائع وقد ولدت لدون ستة اشهر يد بقت ثبت
 نسبها وصارت ام ولد له كما في الكافي فلا سعيه لانه يعلم
 المريض على ما ذكرناه عن الاصل والقدر **وقد** ذكر في
 الكافي فلا سعيه لانه يعلم المريض من باب اقرار المريض مثل
 ما قال القدر في الاصل فلا يبدل عنه غيره انه سكت عن
 السعيه وقد علم عدم لزومها عليه من قوله في الكافي وشارك
 الورثة ولا يمنع المريض صحة هذه الدعوة لان النسب من
 الحوايج الاصلية **ومثله** في شرح الجمع لابن الملك **وفي** شرحه
 للمصنف ولا يمنع هذا الاقرار بالمرض لان النسب من
 الحوايج الاصلية ولا تمنع فيه الحق الفرع والورثة لانه غير
 مستلزم للارث قطعاً الا يبرى انه يجوز ان ثبت نسب
 منه ثم لارثه لما نفع من الميراث واذا انتفى لما نفع صار كالوارث

المعروف فيشارك ورثته انتهى **ومثله** في الدرر والقدرة
 والكثرة والهداية وشرهما **وقال** الزيلعي وان اقر بفلام
 ميراث يمول يولد لمثله انه ابنه وصداقه اقله ثبت نسب
 ولو مريضاً وشارك الورثة لان النسب من الحوايج الاصلية
 وهو ايضا اقرار على نفسه على ما بيناه وليس فيه ضرر على
 غيره فقيدها معهم وقد ذكرنا في الدعوى والفتاوى ووجه
 الذي يكون من الحوايج الاصلية بانه يحتاج الى بقائه
 وحاجته مقدمة على حق الورثة ولان الاقرار بالنسب ليس
 ليس فيه ابطال حقهم قصداً وانما يطل حقيهم بالمرث بشرط
 ان يتحد دينهما اي المقر وابنه يعني مع انتفاء لغة مواسم
 الارث انتهى في هذا ما مل فيما قد مناه عن الكافي من مسئلة
 شر المريض ابنه انه اذا لم يخرج من الثلث قال نحب عليه
 السعيه ولا يرث انتهى والحال انه عتق نص الشارع بملكه
 وليس ثبوت النسب والموت الا باقرار المريض فكيف
 يلزم الولد السعيه ويحرم الارث واقرار والده به من الحوايج
 الاصلية **قال القدر** في الخلاصة من الاصل والدور **وب**
 وقد ذكر مثل ذلك في الكافي كما قد مناه فصار في الكافي متدافعا
 ولكن الخبرين في الكافي من باب اقرار المريض موافقا للاصل
 والقدر في الهداية والكثرة وشرهما فله سعيه على الولد
 ولم يشارك الورثة **اذ لا فرق** بين الولد الذي كان في ملك
 المقر حال صحته ثم مرض قافية وبين من اشتراه وهو مريض
 يحامى فعلق حق الورثة بشك في ماله للمرض ولا تعلق لهم
 بالولد فلا سعيه عليه ونسب يكون من الحوايج الاصلية
 كما علمته **قال المرجع** لما في الخلاصة والاصل والقدر **ورث**
 والهداية والكثرة وشرهما ولما في الكافي موافقا للاصل
 عنه **فليست** لهذا فاته دقيق مهم والله الموفق بحسنه
 وكرمه **في موضع** ما قلناه من ان المدبر حال سعيته هو لا ينفق
 جريته على اداء السعيه **مسائل** في الكافي **فمنها** لو قال
 لاني انت حر قبل موت فلان يشر فقلت ثم مات فلان
 تمام الميراث مات وهو في ملكه عتقا لانه لا ينافي في الميراث
 اضافة الى الولد قصداً وهذا يعلم حاله المرض والصحة

فلزوم السعاية لو حصل بعد الفتن لا يمنع قبول الشهادة
ولا احكام الحرية **وفي الكافي** كل مملوك املكه الى ثلاث سنين
فهو حر لا يفتق الا بما ملكه في المستقبل وهذا يشمل حالة
المرض فلا يمنع استنساخه وقبول الشهادة ولا اتصافه
باحكام الحرية **وفي الكافي** ان ملك عبد فهو حر وان ملك
ما به درهم فقد يحسن بحث بوجود الشرط وهذا لم يرد
السعاية بالمرض وعدمها فلا يمنع من احكام الحرية بالسعا
وفي الكافي كل مملوك لم يحرر عن عبده ومديروه ولا يفتق
مكاتبه الا ان يتولاهم وكذا يفتق البعض ثم قال وفتق
البعض كالمكات عند ابر حنيفة فليقتصر الملك لا يتناوله
الا بالنية فهذا اختصاص يمنع قبول الشهادة ممن يسبقه
رقبة اذا لم يتولاه غيره **وفي الكافي** ان تسربت امه ففي
حره فليس ران كانت في ملكه غنيت وهذا يشمل حالة
المرض فسميتها وهي حره فلا يمنع قبول الشهادة **وفي**
الكافي كل عبد بشرى بكذا فهو حر فيشره جمع بها عتقا
وهذا يعم المرض فلا يمنع من قبول شهادتهم ولا احكام الحرية
لهم وان لم يحررهم سعاية **في هذا تعيين** تاويل كل عبارة
فيها اتهام بقا رفق في المدير بقدر سعيته وعبارة فيها
نقص عليه فترد اليه الامام الذي قسم به السعاية
الى القسمين والفرق بين المدير ونحوه وبين المعلق عتقه
على الادا وفتق البعض ظاهر وهو ما ذكره في الحديث
في المدير **روى** نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال المدير لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث فيجري
حكمه فيما عا مثله **وقد** قال في البدايع بعد المدير مطلق ثم
عتقه ثموت المولي والمعلق بالشرط يترك عند وجود الشرط
سواء كان المولى حقيقة او حكما بالعلم بالحاق ويعتبر من
ثلث المال يوم مات المولي انتهى **وفيه** **المدير** ثلثا قيمته
فنا على المفتي به واخترنا الصدر الشهيد انها النصف وفي
الاولا الحية هو المختار كذا في البحر **وفي** الفتاوى الصغرى عن
فتاوى آبي الليث انها نصف قيمته قناويه يفتي وهو

الاصح

الاصح انتهى **وفي** التمهيد والمزيد رجل مات وترك مديرا
فتق وجب عليه السعاية في القيمة فلو كان قيمته يقوم
مديرا وكذا الوفاة فمثلا او حتى خاية يقوم قيمته مديرا
واختلفوا في ذلك والمختار نصف قيمته قنا لان الانتفاع
بالمملوك نوعان انتفاع بعينه وانتفاع ببدله وهو الثمن
والانتفاع بالعين قائم وبالبديل وهو الثمن غير قائم فكانت
الباقى نصف قيمة القن انتهى **وهذا** مقيد عتقه بمقدار الموت
ولزوم السعاية عليه وهو حر وحصول الحرية منه حال
حياته مولاه لوجوب قيمته والا فهو بعد الموت حر حياته
جنابة الاحرار على التحقيق **وفي** فضول العادى رجل قال
لجارتيه وقد ولدت هذام ولدي ان كان الفول في الصحة
تصيرام ولده سوا كان معها ولد اول يكن وان كان الفول
في المرض فان كان معها ولد تصيرام ولده ولدي يفتق من جميع
ناله وان لم يكن معها ولد يفتق من الثلث في عناق فاضى
خان انتهى واذا كان معها ولد صار ابنا له وورث ولا سعاية
عليه ولا عليها **هذا** هو المختار برحمته اللطيف المختار
فتلخص بما قدمناه محررا ان المدير اذا لم يخرج من الثلث
يسع وهو حر واحكامه احكام الاحرار وكذا المفتق في مرض
الموت والمفتق على مال او خدمة او اقل المال او الخدمة له
احكام الاحرار والولد الذي ارعاه المريض حر وارث
لاسعاية عليه ولا على امه با دعا به انها ام ولده والبد
الموقوف بتمنه وكرمه انتهى تأليفها في ربيع الثاني سنة خمس
وستين والف **وحدثت** بعدة **مسئلة** **مهملة** رجل تزوج
امراة ثم ولدت بنتا فقال الزوج ولديها دون سنة اشهر
بنتا سنة ايام فليست بنتي وقالت الزوجة ولديها تمام سنة
اشهر ويوم من يوم تزوجتني ثم طلقها ولم يلاعن ثم مات بعد
اشهر فتنازع الورثة ووصي البنت في ميراثها فتمسك الورثة
ببنتي الزوج نسبا كما ذكر **فاجبت** بان القول قول الزوجة
ولم ينقطع نسب البنت بمحرم الفتي وقات المانع فترت البنت
من الاب المذكور **ثم** قضى حكمي بهذا فترافع الورثة ووصي
البنت لدي حنفي وتمسك الورثة ببنتي الزوج نسب البنت ارادوا

أقامة البينة على ما أدهاه الزوج من الولادة ستة أشهر إلا ثلاثة أيام وفيه نسب البنت لعمتها من الميراث **فاجبت** بأن تحكم الحنفية بثبوت نسبها واستحقاقها الميراث حكم صحيح لا يفتي به ولا ينضم البينة المذكورة ووجه ذلك أن البينة إنما تحكي قول الزوج الذي يقبل منه والزوج بالتزوجة ثبات وبما أنه مدة الحمل ثبت بقول الزوجة المحكوم به والنسب مما يختلط ويختار لا يثبت كزوج المشرق بالمقربة إذا ولدت لستة أشهر من النكاح وبسببها وبين الزوج صبرة ستة أشهر أثبت نسبته منه لا مكان الوصول إليها كرامة طي المسافة أو حمل قرين من الحيث لا يفتي النسب إلا باللفظ وقد استحال وجوده في مسكنات القصر للمقدور ولا يفتي تاريخ حصة النكاح لا يتدأ به قطعا لا مكان سبق التزوجة سترًا يعمرون ولا يثبت بمهر أكثر للسمعة فالقصة لقول الزوجة يمكنني مذ ستة أشهر لا لقول الزوج أنه لدونها أيضا البينة التي أريد أقامتها بينة نفوذ لا تقبل **مسئلة ثالثة في بينة أيضا** سئلت عن زوجين بينهما بنت تقول الزوجة هي بنتي منك وأعترف الزوج بأنها بنته فبأن مات الزوج فقصي للبنت ميراثها منه مع بنية أولاد له ثم ماتت الزوجة عن البنت وعن أخت لا م وعن ابن عم عاصب فطلعت البنت ميراثها من الأم ه فصار فيها بقية ورثتها بأن الزوجة كانت أقرت بنسبها ثم أنها نفقتها وقالت أنها ميراثي فهل يسمع بنية الزوجة وتنع البنت من ميراث أمها المذكورة **فاجبت** باستحقاق البنت المذكورة نصف ميراث أمه والأم والعاصب الباقي ولا شيء للأخت لا م لمجهها بالبنت وذلك لثبوت نسبها وصحتها لا يبطل بالرجوع عن الأقرار به ولكنه من الحواجج الأصلية فلا يفتقر لصدق الورثة ولا تخلف الأم أباطاله وقد قصي ثبوتها باستحقاق الميراث من الأب كما ذكر ولا يحتاج هذا لاثباته لما أن الأخت والعاصب قد أقر به ورتعمان رجوع الأم ثبت بأقرارها عليهما أيضا يبطل إيرادهما الرجوع وإبطاله **وجه** المردوم أن الزوج قد صدق بأنها بنته فبأنه أقر ولا يملك الرجوع عنه قال في شرح المختار وإذا صح الأقرار بولادة أي الولد والوالدة

لا يملك

لا يملك المفتر الرجوع فيه لأن التسبب إذا ثبت لا يبطل الرجوع ولا يثبت من الحواجج الأصلية بخلاف ما فيه تحمیل النسب على الغير كالإخ والم لان فيه تحميلة على الأب والجد فيضمن امرين تحمیل النسب على غيره والأقرار له بالمال فيبطل التحمیل هذا والأقرار وصية وله الرجوع عنها وإذا لم يرجع المقر بنسب أخ أو عم ونحوه بغيرة وصية وله المال لكن هو مخرج عن قريب ووارث بعيد فيقدم عليه فدرج ثم مولى مولدة كما هو مقرر في محله **قاعدة** للثبوت لصورة الشهادة على الولادة بعد موت الزوج أو الطلاق وقيام العدة لا تثبت الشهادة على الولادة إلا بمعاينة خروج الولد من فرج الأم ولا يمنع القول بالنظر للضرورة كالشهادة على الزنا فكيف يتأق نظر رجلين أو رجل وامرأتين معا لفرج المرأة حال الولادة والحال والجماعة أن من يحضر الولادة من النكاح لا ينظر إلى الفرع لستره خشية أهلها وغيره أو بان تدخل المرأة بيتا معقودا لا يتوهم الزنا من سقته ولا به ما يوضع فيه ما يحق على الشاهد ثم ينظر إلى المرأة عند دخولها وهو مستور ويظهرها بأربعة بالولد ويحاط في ثقتين القابلة والمرأة فيما عليها خشية أن يكون معها ولد ثم يجلسان على بابه فإذا استعمل الولد دخلان وهو لم يقطع ستره مع ما نزل من المرأة يستعمله الخلاص فحينئذ يكون الشهادة المقبولة بشرطها ومع هذا لا يكون مقبولة في مقام البينة **تنبيه آخر** التفتي ه المستفيض يكون على جهة الدفع ولا يكون بقدر الحكم بشر النسب كمن أقام بينة على آخر أنه قتل أباه عمدا في وقت كذا فقام المدعى عليه بينة أنهم رأوا أباه بعد ذلك الوقت وانها دين عليه أو أقام رجل على آخر بينة أنه أقرص أباه فلا تأمسر ألف درهم فقام الأول بينة أن أباه مات قبل ذلك أو شهد أن فلا تأطلق أمرا ته يوم التجرى بالكوفة وأقام فلان البينة أنه كان في ذلك اليوم حاجا يعني قال بينة في جميع ذلك بينة المدعى ولا يلتفت إلى بينة المدعى عليه إلا أن تأق القامة ويشهد وت بذلك ويكون أمرا مكشورا مستفيضًا ظاهرًا قهرا بين الناس

علم به كل صغير وكبير وكل جاهل وعالم فيقضي به لانه ثبت
بالضرورة والتكديبات الثابت بالضرورة مردود **وهذا غير منظور**
في نفس النسب الذي قد ثبت باقرار الزوجين بما في هذه الحادثة
ولا يتصور ايضا التواثر في المحسوسات التي يمكن وجودها فاعلم
هذا وكن على بصيرة في امره وابنه الموفق بحسنه وكرمه حترره
حسن الشربلاكي في شهر رمضان سنة سبع
رستين والفق عفر الله له وللمسلمين
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه
وسلم اجدني
الشيخ

الفوز بالمال بالوصية
بما جمع من المال
للشيخ حسن
الشربلاكي
الحنفى
عفى الله

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا يستر
الحمد لله الذي اسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة واسعد من
ترت ظاهره وظهر باطنه ومن عليه بيدل بعض ما ملكه من المتاع
القليل للفوز في جنات عدن بالتقويم الجليل والصلاة والسلام على
سيدنا محمد صاحب المقام المحمود وعليه واصحابه والتابعين الى
يوم الورد **وبعد** فيقول الفقير حسن الشربلاكي الحنفى
هذه رسالة **سعيها** الفوز في المال بالوصية بما جمع من المال
جمعها حين ورود سؤال عن شخص مرض بمكة المشرفة فوقف
بيتا له علي فتقايه ثم من بعدهم علي الحرم النبوي واوصي لهم ببعض

استفتنه

استفتنه وكتب به حجة عند قاضي مكة المشرفة ثم توفي بعد
يوم وليلة وبشر له وارث نسبي ولا نسبي فقبل بنفذ ذلك من
جميع ما له او يكون من الثلث واذا اراد الى اثم ان يتخذ ذلك من
ثلث ما اوصي به فقط له ذلك ام لا **فاجبت** بلزوم تنفيذ ذلك
من جميع المال ولا يجوز لاحد المعارضة في شيء من ذلك ثم طلب من
دليل الحبيب بنقل المذهب المستطاب قسطنطين ما به ظفرت
بعنايته الملك الراهب قال في الهداية ولا يجوز الوصية بما زاد على
الثلث قال في معارج الدرية وهذا عند وجود الورثة باجماع اهل
العلم عند عدم اجازة الورثة ويجوز عند اجازتهم حديث سعد
ابن ابي وقاص وفي المسوط سعد بن مالك وكان سعد بن ابي
وقاص ولكن الاول موافق للكتب الحديث كالمصباح وغيره وهو
ان سعد رضي الله عنه لما قال اوصي بما لي كله قال عليه السلام
لا فقال في الثلث فقال عليه السلام الثلث والثلث كثير ودليل
جواز الوصية بالكل عند عدم الورث ما روي عن ابن مسعود
رضي الله عنه انه اجاز ان يوصي بما شاء عند عدم الورثة ولم
يسرق له من الصحابة مما كلف فعل يحمل الاجماع وتعليل النبي صلى
الله عليه وسلم بقوله انك ان تذر ورثتك اغنيا خير من ان
تدعهم عالة يتكفرون الناس دليل على ان العلة في ان لا يتجاوز
عن الثلث في الوصية ليستغني الورثة فاذا لم يكن له ورثة
فقد ارتفعت العلة فلما لم يرضي بما شاء ولا يقال لو كانت العلة
اغنا الورثة لصح ان يجوز التجاوز عن الثلث اذ كانت الورثة
اغنيا وليس له ذلك بالاجماع لا يقال وجود العلة لا يراعى
في جميع الصور كما في الرول في الحج انتهى ملخصا وقال العلامة
ابن كمال بانشارحه الله ان لم يوجد وارث او وجد ولم يات عن
التنفيد من الكل تنفذ الوصايا من الكل لعدم المانع انتهى وقال
في مناهيه كانه قضية اطلاق نص الكتاب اعني قوله تعالى من
بعد وصية ان تنفذ الوصية بما زاد على الثلث ايضا يعني مع
وجود الورث الا ان الاجماع اخرج المراد بحجر التقدم حتما
فتقدم ما درهماي الزيادة على قضية النص انتهى وقال في الدرر
والنور وصحت اي الوصية بالكل اي بكل ما له عند عدم وارثه لان
المانع من الصحة تعلق حق الورث فاذا انقضى يصح ان يوصي وقال